السياسة وتساؤلات الفلسفة

ياسين طه حافظ

لكل دولة نظام يحكم العلاقات الاجتماعية ويجمعها معاً ضمن "مجتمع". ولا نستطيع فهم هذا النظام من دون اعتبار لتاريخ تطوره والغايات أو الأهداف التي يخدمها. مثلما يتطلب هذا الفهم معرفة القيم والأخطار التي تعترض هذا النظام وهو يؤدي "مهامه".

"شخصية" الدولة الحديثة عموما يرسمها التاريخ الذي مرت به وهي تعمل في ضوء ذلك التاريخ. سلطة الدولة غير متأتية من فراغ ولا هي تعمل في فراغ. هي تعمل على تحقيق غايات تراها جيدة في أوقات تراها جيدة. ينجزها لها أولئك الذين "يمتلكون" الحق في إدارة السلطة. تهمنا من ذلك، مرة أخرى، القيم والأخطار المعترضة وجدوى الناس من النتائج المتحققة. تقدير هذه النتائج يتوقف بصورة كبيرة على رأينا في الأهداف، او الغايات التي تسعى الدولة لتحقيقها والطريقة التي تعمل فيها على تحقيق تلكم الغايات والأهداف.

لن أتكلم في تاريخ الدولة. سأكتفي بالتأكيد على ان "شخصيتها" بوصفها كيانا إداريا هو نتاج سلسلة طويلة من الظروف رسمت الحاجة لنظام واضح المعالم يحوّل رغبات السلطة ووعودها إلى قرارات، والدولة بهذا تكون كياناً اجتماعياً قادراً على فرض أوامر وقرارات تحترمها او ترضى بها الجماهير، او نسبة كبيرة من ناس تلك الدولة. فهي إذن يجب ان تكون قادرة على إدارة النظام، أي تكون قادرة على تنفيذ الأوامر وضمان طاعتها.

ان انتصار الدولة يتمثل بمقدرتها على فرض إرادتها على الجميع ضد المنافسين الذين لا يألون جهدا لتحقيق أهداف أخرى مناقضة، او خارجة عن خط الأهداف الأولى. السؤال الآن: لماذا للدولة الحق في فرض إرادتها؟ ولماذا شرعيتها بمدى قدرتها على تنفيذ هذا الفرض؟

من هذه النقطة ننتقل من طبيعة الدولة متمثلة بنظام رسمي قانوني، إلى الدولة موضوعاً للتحليل الفلسفي. هنا يجب ان ننظر من زوايا مختلفة ونوضح أهداف هذه الدولة كما تبدو لنا. ونفسر تبعا لذلك طبيعة ومزايا الأوامر الرسمية التي تطرحها في المناسبات والأوقات المختلفة. علينا أيضاً ان نبحث عن "معيارية" تمكننا من ان نقرر ما هي الحقيقة "العامة" لمجمل الأوامر المراد تنفيذها؟

بهذه التساؤلات ننتقل من السياسة، من الدولة نظام حكم، إلى حقل تساؤلات واجتهادات فكرية. وبهذا الانتقال نكون أيضاً قد سمحنا للتاريخ بالتدخل كما هيأنا فرصة إضافية للفلسفات القديمة والحديثة ولفلسفات العالم الخارجي لتجد فرصتها اللازمة تاريخيا للعمل في هذا المجال. وعملها سيكون تجاوبا او ازاحة او اشتباكا ميدانيا. لكن في حالات الحكم السلطوي الفردي يكون تنفيذ القرارات اسرع بحكم جبروت القوة، وقوة الفرض الأشد يصحبها الغاء ارادات أكثر. وهنا نكون امام اشكال فلسفي آخر.

فاذا افترضنا ان نظام الدولة ومجموع أوامرها لتلبية مطالب "الناس" وافترضنا تحقق ذلك، فهي في جميع الأحوال تلبي مطالب اولئك الذين استطاعوا الوصول إلى مركز القرار. فهم من "تصوروا" المطالب وهم من أمروا بتنفيذها. والسؤال هو هل "فكر" الناس خارج هذا المركز واسهموا في توجيهه؟ السؤال يستوجب تكملة: كم عملياً وجمعياً هو فكر الدولة؟ وهل هو فكر اشتمل على التفاصيل الحاضرة والمستقبلية لعموم ناس الدولة ام اقتصر على اليوم الذي "ينفع" وينفع من؟ واذا كانت الدولة جهاز تطبيق متطلبات لواقع، فتلك متطلبات مختارة على وفق رؤى ناتجة من طبيعة تفكير وضرورات مصالح هم يقدرونها.

المشكلة الأخرى، وهي التي تضعنا في صميم الاشكال الفكري، ان للدولة جهازا تربوياً. أي انها تصنع أفكارا وتوجه سلوكا يتحكم من بعد بتحديد مستقبل الشعب. وهذه واحدة من الاشكالات الفلسفية القديمة شغلت الفكر اليوناني وظلت تثير التساؤلات حتى اليوم. انهم، عموما، يعتمدون "الضرورة" والضرورة هنا موضع تساؤل. هي حتى الان السبب الاوضح للقرار وتنفيذه.. نحن لانعدم الشك بهذه الضرورة، وقد نرتضي لدرجة ما بها، ولكننا نتساءل عما وراء المطلب الناتج عنها قبل ان يستحيل قرارا وقبل ان يفرض القرار الضرورة الثانية لتنفيذه. هي بالتأكيد مسألة استهانة واغفال للاخرين البعيدين عن مركز المصالح او مركز القرار. الدوافع او الأسباب التي تقود رجل الدولة إلى "الفعل" هي بلا شك، أسباب ودوافع معقدة لا تسمح بتفسير بسيط ولا سبب منها أكثر اقناعا من سواه. هي جملة أسباب تعمل معا وراءها عقل اداري نفعي كبير.

واكبر تزييف "مقبول" هو القول بان الذي في المركز، حين يكون صاحب عمل يعرف احتياجات العامل أكثر من العامل او اقطاعيا يعرف احتياجات الفلاح أكثر من الفلاح او ممولا ...الخ.

باعتبار ان صاحب العمل او صاحب المصنع كان عاملا والاقطاعي او صاحب المزرعة كان فلاحا .. الخ. بهذا التفكير هم يعطلون المدى الفكري ويتجاوزون تطور المنافع ويلغون مستجدات مطالب العصر ويرون انفسهم الأحق بالتعبير عن يحكمونهم بحجة انهم يعرفون مصالحهم أكثر منهم.

واذا ما سلمنا لافتراض ان الدولة تعتمد مجموعة افراد يوجهون الأوامر باسم الدولة وينفذونها لصالحهم، عندئذ ستتفرع من هذا مسألة معقدة أخرى، هي مسألة العدالة والمساواة. فحين لا تكون حصتك من الحياة مساوية لغيرك، بل هي منقوصة الأساسيات، فاي ميزان للعدالة عندئذ غير الموازين الشكلية؟ وهل تتوفر العدالة بين آمر ومأمور؟ وأكثر من هذا بين افراد هذه وافراد تلك، من الجهتين؟ وهل تتوفر العدالة حين يجلس تلميذ فقير وتلميذ غني في صف واحد؟ هل صحيح انهما متساويان؟ لقد تساويا في الجلوس على خشبة الرحلة وفي النظر إلى سبورة ومعلم . لكن الاول بحكم تكوينه الاجتماعي ومفردات حياته ونوع ثيابه وطعام افطاره وخلو جيبه وعوزه وعدم وضوح غده ...، هو مختلف عن زميله والاختلاف هنا بمفردات العيش والحضور اليومي وفي التوقعات.

يقودنا هذا إلى تساؤل فلسفي آخر هو: اذا اعتمدنا الأساس الاقتصادي، فهذا سينقل السلطة إلى الأكثرية وسوف يكون التأثير على المتطلبات والأسباب اعتمادا على "نفعها" للجمهور العام الكبير بدلا من طبقة محدودة او مجموعة صغيرة؟ ولكن هذا يعني ايضا، من جملة ما يعنيه، اننا لانستطيع تنفيذ مثل هذه المشاريع بطريقة سلمية دائماً. فالطبقات والمجموعات تتمسك بقوة "بحقوقها" او امتيازاتها. وانهم يرون العدالة في ذلك ولا احد يتنازل مختارا. كما ليس هناك مضمون متفق عليه للعدالة. الفلسفة ليست في الشارع، الفلسفة مكانها في المكتبات وفي خلوات المفكرين. أي في الابتعاد عن الشارع زماناً ومكاناً.

الفكر الأمريكي يطرح مخرجاً يعتمد على ان: استمرارية التعامل السلمي يُحدث مستقبلا تبادلا وتقارباً بين السلطة الرسمية والقوة السياسية المتقدمة. ولان ذلك التبادل غير حاصل ولا مُنْجزٌ ضمن مسافة الاستمرارية، فان القوة الجديدة غير قادرة على الانتظار بحكم نموها ونمو مطالبها، فتضطر لفرض نظامها بالقوة!

ولأن الحضارة الجديدة تعتمد آليات معقدة وهشة في آن، فستكون نتائج هذا التغيير بالقوة مدمرة ومحمّلة بالنكبات. ولهذا ينتهون إلى : ان العقل "يقترح" سياسة الإصلاح المستمر. لكن الإنسان عموماً ليس كائنا عقلانيا دائماً ونحن لا نملك ضماناً ولا تأكيداً على ان العقل هو الذي سينتصر بهكذا تدرج بطيء يقابله نمو سريع كبير. وأية ضمانات في مثل هذا الطريق الطويل؟ يمكننا ان نلحظ ان هناك اشارة ضمنية في الكلام إلى ما حاولوا تجنّبه وهو ان وراء "اللاعقلانية" احتمال الثورة سبيلاً للتغيير، وان لم يُصرّح بذلك.

أطرف ما قرأته في هذا الشأن، ان نظاماً يوفر النفوذ والتحكم لعدد محدود من الناس هو أفضل من آخر يوفر ذلك لعدد كبير. لان الأول يجعل عدد المتحكمين بالناس قليلا. فتأمّل، هم لا يقولون كلما قل عدد المهيمنين ازداد عدد المحكومين، ولا كلما قل عدد المهيمنين على الثروة كلما زادت إعداد الفقراء. هل سمعتم كلاماً رثاً كهذا الكلام!

على أية حال، يظل جهد الدولة لصالح أصحاب الثروات والنفوذ ويظل النظام وفرضه لضمان تلك المصالح من "الاختراقات الصعبة" ولديمومة تلك المصالح. وبهذا يعبّر هذا النظام عن الرغبات الرسمية لتحديد حيوات الناس والتحكم بسلوكهم. ويجعل قوة المطالب وأهميتها مختلفة باختلاف طبقات المجتمع الذي "يحكمه" ذلك النظام. لعل من المفيد هنا ان نذكر عبارة "دزرائيلي" المشهورة: "يبدو لن أفراد المجتمع ينتمون إلى أمتين لا إلى شعب واحد.."

فما الدلالة التي تستشفها الفلسفة من الحكم؟ انه بالتأكيد استحالة استقرار الدولة مادام هناك الكثير من الاختلافات بين ما يسعى له المواطنون الكثر والقوة او القوى التي تحمي النظام الضد. أو المناهض. ويزداد الخطر بتزايد قوى الدفاع المسلحة للنظام من ناحية و اتساع القوى الأخرى بمطالبها المتزايدة والمتسارعة بحكم التقدم الحضاري وتنوع الاحتياجات. "ان دولة مقسمة إلى أثرياء وفقراء هي مثل بيت منقسم في داخله". إن هذا التقسيم يعني قوة حكم وقوة يراد لها ان تطيع، ولكننا أمام دينامية القوى المتقدمة الى أن تحدد من حجم الطاعة ومن نوعها. الاولى بحكم طبيعة حكمها لا تهتم بكل تفاصيل المحكومين. وطاعة أولاء تتحول، بحكم انتقالها من جيل إلى آخر، إلى عمل اعتيادي خامل غير منتج بسبب افتقاده للإرادة الإبداعية. وهذا هو ما تحفزه الثورة وتوظفه في حركتها. وفي فعلها هذا هي تحيي قوة الانجاز الكامنة التي اذبلها، او أماتها، الضغط السلطوي ضمن حدود الأنظمة المرسومة.

ومنذ القرن التاسع عشر عبر العشرين تحول جهاز الدولة القمعي – الشرطة- في العالم عموما وفي الشرق بخاصة، إلى أجهزة رصد ومكافحة للمطالب الشعبية ولتحرك الفقراء باتجاه حصتهم من الثروة وأسباب العيش الأفضل والاطمئنان على المستقبل.

وبهذا نكون أمام أشكال فلسفي آخر سببه ان الذين يضعون القوانين والأنظمة، هم في الحقيقة سادتها والمنفذون لها. وأننا نريد منافسيهم، في الوقت نفسه، ان يستفيدوا من تلك القوانين والأنظمة. ولا ادري أي نوع من الفائدة هذه. كيف يفيدون منها وهي أصلاً موضوعة لسواهم وضدهم؟ والسؤال بمباشرة أكثر: ما هي الفلسفة التي يعتمدها هؤلاء "الحاكمون المشرعون المنفذون" والآمرون بالتنفيذ؟ وكيف يفسرون أحقيتهم بالثروة والقوة؟ ام هم يعملون بلا فلسفة، وهذا افتراض مرفوض لان العشوائية لا تقيم أسساً يعتمد عليها. سؤالنا الثقافي اليوم :

هل هناك استعداد، بعد كل التقدم الحضاري والوعي وتنامي الشعور الإنساني، لامتلاك فلسفة أخرى من اجل تنظيم مجتمعي آخر؟ واذا علمنا بانهم في الماضي القريب تصدوا لفلسفة قريبة من هذا المنحى، فهل يسمح التقدم الحضاري والثقافي المتزايد بمنع مثل ذلك التصدي المسلح في المستقبل؟ واذا كنا غير متاكدين من ذلك، فهل يتوقف مثقفو "الفقراء" عن التقدم إلى مراكز الضوء ومراكز الادارة ومراكز المال والنفوذ ايمانا بفلسفة الذوبان التدريجي وبان الزحف البطيء لا يثير الغبار؟

أظن ان تحمّل هذا البطء لم يعد ممكنا كما كان وانه مسألة قابلة للاختراق المفاجئ وبالقوة التي نسميها ثورة. وهذا ما نرى خشية الدولة منه، لا من التحرك الثوري في الأوساط المنظور لها من أعلى، بل نراها بوضوح من التسلح الجيد الحديث والمضاعف لأجهزة الشرطة و "حفظ" الأمن أيام لا يكون في الشارع غير الوعي والبحث عن طريق إلى المستقبل!

مـن الـبـرج الـعـاجـي

رائحةُ الأفق!

فوزي كريم

قبل أكثر من سنتين ألحقتُ التلفزيون بالستلايت. وصارت همَتي أن أتابع أخبار العراق، وندوات سياسييه، ورحابة تبادل الرأي بين المتنافسين على السلطة فيه، همَةَ عراقي يحدَق في أفق الآمال دون كلل. ثم صرتُ أشعرُ عن دراية بأن الأخبار التي تُشيعها الصحافة، ويرددها الناس، عنَ فساد الأحزاب الحاكمة والمعارضة، وسعيهما التآمري، واستعدادهما لاقتراف الجريمَة، والاستحواذ الجشع على الثروات العامة، وعلى المناصب، إنما هي قوت الناس اليومي، الذي تنوى به أجسامُهم وأرواحهم. وصرت أشعر كيف يدبّ التلف في لغة الخطاب، ولغة الحوار. وهذا التلف جديد، ومُريع الطابع. لأنه يعتمدُ فقدانَ المعنى في اللغة، وإضفاءَ هالة الرِضا المتبادل عليها، والخلاف الديمقراطي فيها، والوعد المُحلى بالآمال.

صارت لغةُ جميع الأطراف المتناحرة عجيبةً في تجرّدها عن المعنى. أو تجرّدها عن الواقع المُعاش. لأن اللغة وهي تسعى إلى تغييب المعنى، صارت تسعى إلى تغييب الواقع بالمثابرة ذاتها. ولقد غُيّب الناسُ الذين يُعانون البطالة، وفقدان السكن، والحر المريع، والفقر المذل، والأمراض الفتاكة، والقتل المجّان. الناس الأرضيون. وحلّت بدلهم "جماهيرُ شعبنا"، "وشعبُنا العراقي العظيم"، "وأبناء العراق في كل طوائفه وقومياته"...إلخ. لقد اختلقت الأحزابُ العقائدية المتناحرة جماهيرها الخيالية التي تزعم تمثيلها. على أن هذا ليس ابتكار المرحلة هذه، بل ديدن الأحزاب السياسية العقائدية في كل زمان. إن جماهير الأحزاب، هي تلك التي تخرج في تظاهراتها السياسية في زمن المعارضة. وهي تلك التي تتقاسم الغنائم وحدها في زمن استلام السلطة.

حدث هذا منذ ثورة أكتوبر الروسية، وعبر كل الانقلابات الحزبية في العالم الثالث. وحدث هذا، بفعل حماقة أمريكية، في العراق الديمقراطي أخيراً! ولا أعرف إذا ما كانت الحماقة الأمريكية هذه مقصودة، أو بريئة! فقد هزمتْ جيوشُهم أعتى قلعة ديكتاتورية، وحطمتْ دباباتُهم القاعدةَ الكونكريتية لنمط السلطة الخلافية الخالد. ولكنها أسلمتْ يدَ الأحزاب الدينية والقومية قيادَ ديمقراطيتها، باعتبارها الممثلة (الشرعية!) للطوائف والقوميات المضطهدة! ولم تكترث للفارق الجوهري بين أحزاب عالمها الديمقراطي، الذي يمليه اجتهادُهم الاقتصاديُ في رعاية الناس، وبين أحزابنا المستعبدة من قبل "الفكرة" المقدسة، دينية أو دنيوية. وهذه الأحزاب في مسعاها النضالي لاستلام السلطة، أو عند استلام السلطة، لا تعتبر الضميرَ من أولوياتها، بل الهدف والغاية. وليس غريباً اليوم أن يكتشف الناسُ المغلوبون على أمرهم غيابَ الضمير، وغياب المعنى على حدّ سواء. ولكنهم لم يكتشفوا ربما، أن الضميرَ، كالمعنى، يحتاج، لكي يحيى، إلى كائن إنساني حي. ورجال الأحزاب العقائدية الدينية والدنيوية لم يعودوا كذلك. فقد غادروا رعايةَ الكائن الحي فيهم منذ زمن، والتحقوا بعبادة الفكرة المجردة.

الأحزابُ توزّع غنائمَ السلطة على أعضائها من المناضلين. أسوةً بغنائم الفتوحات الإسلامية التي كانت توزّع بعدالة على المقاتلين وحدهم. والحكمة في ذلك أن أحزاب السلطة لا يمكن أن تأمن دوام سلطتها دون ثروة، وقوّة، وهيبة. وها هي الثروة، والقوة، والهيبة تفيض على قيادات الأحزاب المناضلة وأعضائها من كل صوب. الأمر الذي يمنح الجميع شعوراً بالأمان. والتاريخ لا يُخفي حكمَتَه، ولكن عميت الأعين.

قبل أيام اطلعتُ على صور من تظاهرات الناس في البصرة. ولعل أخرى شبيهة لم أطّلع عليها من أماكن أخرى. تظاهرات احتجاج باسم غياب الكهرباء، وغياب العمل، وغياب السكن، وغياب القوت، وغياب الأمان..! ولعلي قرأت علّةً أخرى وراء احتجاجهم. علّة لا تثير الغضب وحده، بل تثير الذعر أيضاً. فهؤلاء الذين عرفوا الذلَّ في أدمى ألوانه عبر ثلث قرن من سطوة الدكتاتور، بدأت ذاكرتهم، بعد استراحة انفراج الآمال، تنشط وتستعيد الذلَّ ولكن بلون الرماد. لون الخديعة وانطفاء الآمال هذه المرة.

المتظاهرون رفعوا صورة لإبهام بطرف مبتور، دام. الطرفُ باللون القرمزي. لون مشاركتهم الانتخابيةَ، التي سمتها أحزابُ السلطة بالمشاركة البطلة. وتحتها كلمة "نادمون"، منفردةً، صارخة، ولكن مبتلّة بالدموع.

والمتظاهرون رفعوا شعاراً لا يقل إثارةً يقول: "اليوم نتظاهر.. وغداً نعتصم. وبعدها نثور!" ولقد ملأني الشعار بالفزع. لأنه صادق. ولأنه ممكن! فالناس تحررت من الداخل. والناس تجاوزت حدَّ اليأس فما تبالي. والناس لن تخسر في موتها شيئاً. والناس مسلّحة أيضاً!! وهذه الحقائق كافية لأن تجعل الشعار يملأ أيَّ ضمير حي بالفزع. وهي نذيرٌ أيضاً لأحزاب السلطة في أن تعرف أن الديمقراطية جاءت لخير الناس، لا لخير كهنة العقائد الدينية والدنيوية. وهناك مُتّسع للأمل في هذا العراق السيئ الطالع. فاستجيبوا من أجله لاحتجاج المحتجين، ولاعتصام المعتصمين. ولا تتغافلوا لحين تعتمل الثورة التي ستأكل أخضركم ويابسكم!

مـــراجـــعـــات

زوايا كلمة.. الغذاء الروحي لغادة نعيم

لميس كاظم

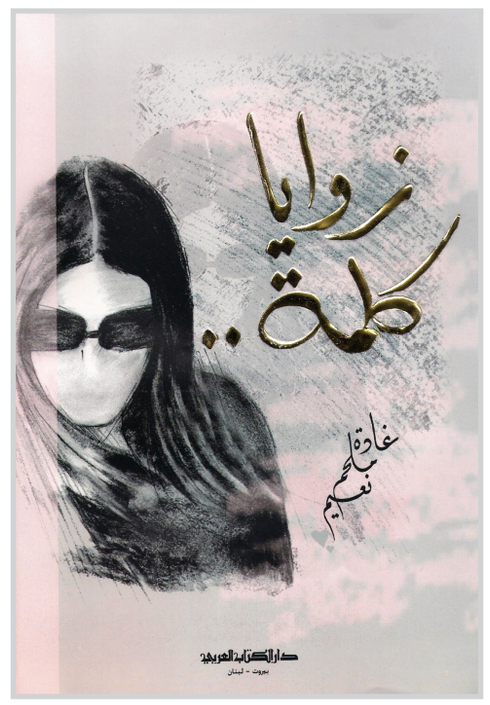

صدر كتاب "زوايا كلمة" للكاتبة اللبنانية غادة ملحم نعيم عن دار الكتاب العربي. يعالج الكتاب موضوع "التفكير الايجابي" الذي شغل حيزاً مهماً لدى علماء النفس والاجتماع وغيرهم. ولئلا تنافسهم تعرّف نعيم نفسها: "انا لست بفيلسوفة ولا طبيبة نفسية ولا معلمة روحانية".

أستقت نعيم أفكار الكتاب من رحم الحياة اليومية مستشهدة بأمثلة واقعية تحدث مع اغلب الناس. استحدثت نعيم مختبرا نفسيا تجري تجاربها على السلوكيات الأجتماعية السلبية. إذ تقترح ثلاثة مفاتيح أساسية: "المحاولة الحقيقية" و "التفكير الايجابي" و "الأيمان المطلق بقدراتك على تحقيقه". فهي ستفتح الأبواب نحو سلم الشخصية الداخلية. ولتعزيز الثقة بالنفس تتدرج نعيم بسبع سلالم تسميها "سلوكيات". العتبة الأولى: "انظر الى المرآة وقل احبك". تعزيز حب النفس لدى الإنسان من خلال مناداة الشخصية الداخلية لتنسجم مع الشخصية الخارجية. العتبة الثانية "اكتب ورقة بيضاء فيها أشياء ايجابية واقرأها ثم رددها عدة مرات يومياً". كأنها تدعو الى استخدام الدعاء لتهدأة النفس. فالتكرار يساعد على استقراء المعلومة داخليا وبعدها تقبلها ومن ثم مارستها وأخيرا التبشير بها لإقناع الآخرين بها. العتبة المفروضة هي "احترام الأخر" وهو سلوك متعارف عليه عند اغلب الناس المتحضرين. في وسط السلم تدعو الى تقوية العلاقة الأسرية. وترتفع الى عتبة جديدة لتطلب منك ان لا تكون وحيدا لأن الوحدة قاتلة. في العتبة قبل الأخيرة تدعو الى "العناية بالجسم". وهو فرض مهم جدا لان الجسم السليم ينمي روح صحية قليلة العقد. تختم سلمها "احترام الروح وتغذيتها". فكما ان الأكل الشرب غذاء ضروري للجسم هناك غذاء روحي غالباً ما ننساه في زحمة الحياة. بعد ان تعزز الثقة بالنفس تنقلك نعيم الى موعظة مهمة "مواجهة المصاعب بالهدوء والحكمة". أي لابد ان يكون عقلنا بارداً وقلبنا حاراً في المحن. ثم تدعم ذلك بالأصرار والتحدي بعبارة "سأكون بأقوى حالاتي عندما أكون ضعيفا" ليس معيبا ان تمارس الروح ضعفها، كالبكاء مثلا، لكن يجب أن تستمد منه القوة. فيجب التماسك في مواجهة المصاعب. تحذر نعيم من ظاهرة "الأنا" تلك الأفة التي إذ أستوطنت في الشخصية ستسبب لها انفصاما حادا. تعلل احد ظواهرها هي "أفكارنا قد تكون غذاء كبريائنا". فقد يرى الانسان دائما ان تصرفه صحيحا والآخرين هم مخطئون مما يصاب بداء العظمة ولا يرى سوى نفسه او ظله. ثم تنطلق من الفكر ذاته لتخلط وصفة مضادة تحتوي على جرعات من التحدي "التخلص من التجارب السلبية" إن استئصال الجذور المريضة عن السلوك مرهون بوعي الإنسان وهذه اعقد مشكلة نواجهها. تعود نعيم الى الداء ليكون هو الدواء "أساس السعادة هي افكارك" لهذا تجزم ان الأفكار هي عملة ذات وجهين ممكن ان تحقق لك الأفراح او الأتراح. في أخر صفحات الكتاب تدعو الى "التسامح يفرغ من أنفسنا أمكنة صدئة ويجب ان نضع بدلها الخير والسعادة والحب والسلام". العبارة تحمل دلالة عميقة فلو شخصنا الصدئ سنتجاوزه ونطلي الشخصية بخصال ايجابية.

وهنا أنبه القارئ إلى أن من يدخل مختبر كتاب "زوايا كلمة" لن يخرج خالي اليدين بل ستُحمله نعيم بحزم من التمارين النفسية ملتمسه منه مارستها يوميا ولفترات قليلة بمتعة كأي هواية أخرى. ختاما لا يسعني الا القول ان كتاب "زوايا كلمة" شيق بمعالجاته ولو اعتمدته الأساليب التربوية والتعليمية العربية لأصبح هذا الكتاب منهاجا لبناء الشخصية الايجابية في العالم العربي. أتمنى للمبدعة غادة نعيم المزيد من النتاجات بهذا المجال لتصبح الشخصية الايجابية ظاهرة عربية عامة.

المُربَّع الأوّل

شاكر لعيبي

في منفى الحيوانِ النهريّ المُظْلِم،
فَعْلُنْ فَعْلُنْ فَعْلُنْ فَعْلُنْ،

هل كنا ندورُ مع مَغازِلِ المنتظراتِ قبل
الدخولِ إلى المربَّع الأوّل؟.
لا أحدَ من رَبابنة السفن كان يعلمُ.

انتظرنا أن يرتدي قارئُ الكفِّ ثيابَه
لنذهب إلى هندسةِ العالم،
انتظرنا أن يُسوِّي جنيُّ الكتابِ المقدَّس
قفطانه قبل خروجه من الطلسم،
انتظرنا ذوبانَ خيوط الحائكِ السود
لكي نخرجَ جميعاً من السِّجَّادة التي
وُلدنا فوقها.
انتظرنا المعمارَ والبنّاءَ المُتَّحِدَيْن من
أجل إقامة النظام الهوائيّ
كي يُطْلقانا بنيّةٍ صافيةٍ في العربدة.
انتظرنا "البايات" الأتراكَ بقفاطينهم
التي تنتفخ دون قياسٍ في الهواء،
انتظرنا "الخوانم" الفارسياتِ
المدوّراتِ في أعراسهنَّ،
انتظرنا صليبَ المسيحِ المحبوس في
المربَّع المتخيّلِ بين أطراف جسده
القصوى،
انتظرنا قبضةَ الملاكمِ المضمومةِ على
شكلِ مكعَّبٍ
لكي يفوز أحدُنا بالضربةِ القاضيةِ
في حلبةِ العَدَم.
ها نحن نعودُ أخيراً

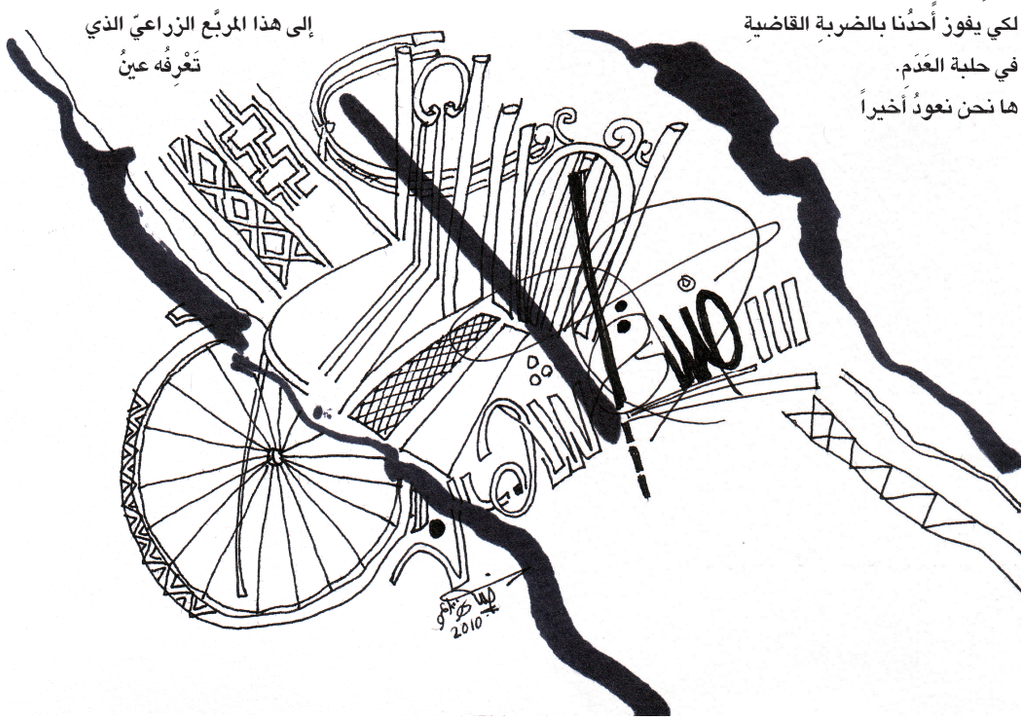

للمرعى،
إلى هذا المربَّع الزراعيّ الذي
تَعْرِفُه عينُ
الطائرِ،
عينُ الفلاحِ الواقفِ أعلى التلِّ تنافسُ
عينَ الصقر.

ها نحن ذا نتآخى مع أجسادِ البقر
الساخر من النسبةِ الفضلى.

ها نحن ذا في المربَّع الأول الذي
جرَّبناه منذ فتوّتنا الأولى دون جدوى،
خرَّبنا أضلاعه فخرَّبَ هياكلنا العظمية.
المربَّع الأول الخاضعُ للموتِ الذي
نكرهه.
الأوّل في سِباق الخاسرين.
الأوّل الواقع آخرة العالم،
الأوّل الغامض،
الأوّل الفخم مثل سيدةٍ طالما تخيَّلنا
كتلة الفحم بين فخذيها.

لكننا دائماً في المربَّع الأوّل الذي اجتمع
الأمراءُ فيه،
ليقيموا نظاماً لفصوص خواتمهم.
المربَّع الذي طُبِعَته أختامُ الرغبةِ
القصوى بالموتِ قرب عشبة الخلود،
رغماً عن الجَنِّيَّين المتقافزين من حيٍّ
شعبيٍّ لآخرَ،
كالبهاليل الذين لن يَذْكُرهم أحدٌ بَعْدَهُ.

المربَّع الذي لا يتنازلُ الأربابُ فيه عن
مَخادِّهِمْ،
بينما عوانسُ النهرين هائماتٌ
في النسائم المُشْبَعة بروائح البارود
والقرفة، بالخردل واللبَّان.

ها نحن نعودُ أخيراً للبلد الأوّل فِعْلاً
فَعْلُنْ فِعْلاً فَعْلُنْ.